التخطيط الإقليمي في العراق

د. يوسف يحيى طعمّاس*

زاد الاهتمام بالتخطيط عموماً والتخطيط الاقليمي بوجه خاص في الآونة الاخيرة، باعتباره الأسلوب الأمثل للتعامل مع المشكلات الناجمة عن تباين درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في دول العالم المختلفة، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية ومع اختلاف الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالتخطيط عموما، فإن ذلك الاهتمام يعكس فاعلية التخطيط الإقليمي كأسلوب للتعامل مع التوزيع المكاني للانشطة المختلفة، وفق أسلوب أكثر عدلاً.

ويكتسب التخطيط الإقليمي في الدول النامية أهمية بالغة باعتباره الأسلوب الأمثل لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة من ناحية، وتحقيق تنمية متوازنة بين أقاليم الدولة المختلفة من ناحية أخرى، هذا واضافة إلى البعد الإنساني للتخطيط الإقليمي المتمثل بمحاولته تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية بين أقاليم الدولة المختلفة، وتأكيده اعتبار الإنسان جوهر وهدف عملية التنمية.

ويهدف هذا البحث إلى استعراض دور التخطيط الإقليمي في عملية التنمية في العراق. وقد أقتضت ضرورة البحث اتباع الخطوات المنهجية الآتية :

أولاً : تطور التخطيط في العراق.
ثانياً : نشوء التخطيط الإقليمي كأسلوب للتنمية المكانية.
ثالثاً : الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط في العراق.
رابعاً : تقسيم العراق إلى أقاليم تخطيطية.
خامساً : التخطيط الإقليمي والتنمية المتوازنة.

أولاً : تطور التخطيط في العراق

ترجع البدايات الأولى للأخذ بالأسلوب التخطيطي في عملية التنمية في العراق إلى سنة

* استاذ مساعد ـ قسم الجغرافيا ـ جامعة بغداد.

١٩٥٠م حين ثم إنشاء مجلس الإعمار بناء على اقتراح من البنك الدولي، إذ اعتبر أول هيئة تخطيطية في القطر. وقد حُددت أهدافه على أساس محاولته تنمية الموارد والثروات، واستغلالها من أجل زيادة الدخل القومي، ورفع المستوى المعاشي لافراد الشعب، إلا أن تلك الأهداف بقيت مجرد طموحات لم تصل إلى مستوى التحقيق. وأعقب ذلك إنشاء وزارة الإعمار سنة ١٩٥٣م، وقد خصصت ميزانية تعادل ٧٠٪ من عوائد النفط لتحقيق الأهداف المرسومة. وعلى الرغم من أن المجلس قد وضع العديد من المناهج الاستثمارية الطموحة لزيادة الأراضي الزراعية، وإقامة العديد من مشاريع الري، وخزن المياه، والسيطرة على الفيضانات، واقتراح بعض المشاريع الصناعية، إلا أن سياسة الإعمار لم تكن تعمل على إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في القطر، هذا بالإضافة إلى افتقارها إلى خطة إنمائية موحدة للاقتصاد القومي، بحيث تتم دراسة تأثيرات كل مشروع على المشروعات الأخرى، هذا بالإضافة إلى افتقارها إلى سياسة لتنمية صناعات تحويلية واستراتيجية، وعدم شمولها لتخطيط أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كالتخطيط التربوي والاجتماعي. كما أن قاعدة التخطيط في التعامل مع المستقبل كانت مبنية على مجموعة من البيانات والمعلومات الإحصائية التي تفتقر إلى الدقة المطلوبة[1].

وقد بقي مجلس الإعمار ووزارة الإعمار باعتبارهما الهيئات الموكولة عن التخطيط في العراق حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م حين تم إلغاء مجلس ووزارة الإعمار وأنشيء مجلس التخطيط وزارة التخطيط بديلا عنها، للقيام بمهام التخطيط، وذلك ١٩٥٩م.

وقد وضعت الأجهزة التخطيطية ثلاث خطط، امتدت الخطة الأولى من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢م والثانية من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥م والثالثة من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩م حيث تم التأكيد في كل تلك الخطط على القطاع الصناعي، وزيادة الدخل القومي، ومحاولة رفع المستوى المعاشي والصحي والخدمي، وزيادة فرص العمل. ومع ذلك فإن الملاحظ على تلك الخطط كلها أنها لم تكن تعدو كونها برامج استثمارية لا ترتبط بمجمل الاقتصاد الوطني، وفق منهجية علمية، كما أنها أهملت الموازنة المالية والمادية والكمية، ولم تتطرق إلى موازنة الإيرادات بالمصروفات، كما أن الأجهزة التخطيطية اتسمت بالضعف وعدم اعتماد الأسس العلمية لوضع الخطة[2].

وقد زاد الاهتمام بالتخطيط بعد قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨م حين وضعت الدولة خططاً طموحة لتحقيق تنمية شاملة في بنية الاقتصاد العراقي، مع التأكيد على ضرورة تحرير الاقتصاد العراقي ولا سيما البترول من سيطرة الأجنبية، وإعادة ترتيب الاقتصاد من أجل خلق اقتصاد متنوع، وتقليل الاعتماد على واردات النفط.

---

(١) د. جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠م، وزارة التخطيط، بغداد، بدون تاريخ، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) د. صفاء الحافظ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧١م، ص ٥٧٣.

إن نجاح تجربة التأميم وزيادة الإيرادات المالية قد أسهم بشكل فاعل في وضع أهداف تنموية شاملة تضمنتها خطة التنمية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤م ثم خطة التنمية للسنوات ١٩٧٦/١٩٨٧م.

وقد تم التأكيد في تلك الخطط على إعطاء أهمية استثنائية لتطوير القطاع الصناعي إذ وصلت حصته من مجموع الاستثمارات للمرحلة المذكورة آنفا ٣١٪، كما أن الإصرار في التأكيد على ضرورة تحقيق تنمية متوازنة وتقليل الفوارق بين أقاليم الدولة المختلفة، والمدينة والريف، قد زاد من ضرورة الاهتمام بالتخطيط الإقليمي، وكان ذلك بداية لاستحداثه في العراق في أوائل السبعينيات.

ثانياً : نشوء التخطيط الإقليمي كأسلوب للتنمية في العراق.

ترجع بدايات الاهتمام بالتخطيط الإقليمي إلى نيسان ١٩٧٠م حين نظمت في وزارة التخطيط حلقة دراسية حول التخطيط الإقليمي والتنمية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المكتب الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في بيروت. وقد ناقشت تلك الحلقة على مدار أربعة أيام أبحاثاً ودراسات عديدة بينت أهمية التخطيط الإقليمي وفاعليته كأسلوب لتحقيق التنمية المتوازنة، وكان من نتائج هذه الحلقة أنها أوصت بتأسيس دائرة تتولى مهمة التخطيط الإقليمي ضمن الإطار العام للتخطيط القومي وبالتنسيق مع دائرة تخطيط المدن في وزارة البلديات[١].

وقد أسست هيئة التخطيط الإقليمي في وزارة التخطيط سنة ١٩٧٢م وكانت تتولى مهمة إعداد الدراسات ذات البعد الإقليمي، مثل إجراء دراسات عن المواقع الصناعية ومدى تأثيرها على المستوطنات القائمة، وعن التخطيط السكاني والزراعي، واتجاهات التحضر، مع وضع استراتيجيات التنمية للأقاليم، وإعطاء حلول ومقترحات للنهوض باقتصاديات المناطق المختلفة، والعمل على تحقيق الموازنة في مستويات التنمية الاقتصادية بين الأقاليم[٢].

كما أن الاهتمام بالتخطيط الإقليمي قد تمثل أيضاً بإنشاء مركز للدراسات العليا يمنح شهادة الماجستير في علوم التخطيط الحضري والإقليمي، تابع لجامعة بغداد، يتمثل بمركز التخطيط الحضري والاقليمي حيث يقبل للدراسة فيه حملة شهادة البكالوريوس في اختصاصات عديدة، تشمل الجغرافية، الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، القانون الإحصاء الاجتماع، الاقتصاد، منطلقاً من فكرة أن العمل التخطيطي عمل جماعي يتطلب تضافر اختصاصات عديدة.

---

(١) وزارة التخطيط ـ الدائرة التربوية والاجتماعية، وقائع الحلقة الدراسية في التخطيط والتنمية الاجتماعية المنعقدة في بغداد للفترة من ١٩ ـ ٢٢ نيسان ١٩٧١، ص ٢٧٠.

(٢) وزارة التخطيط ـ قسم التنظيم والمساعدات، الدليل التنظيمي لوزارة التخطيط، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٠٢.

ثالثاً : الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط في العراق.

من الملاحظ أنه حدث تطور في الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط الإقليمي في العراق منذ نشوئها وحتى الوقت الحاضر، فقد مرت بعدة مراحل. ففي الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦م شكلت ثلاث مجموعات تخطيطية هي مجموعة إقليم الفرات الأعلى، ومجموعة إقليم الفرات الأوسط، ومجموعة إقليم البصرة، بدأت بإعداد خطة تنموية شاملة لهذه الأقاليم.

وفي سنة ١٩٧٦م تم دمج قسم التخطيط الإقليمي بوزارة البلديات مع وزارة التخطيط، فأصبحت مهامه تمدد بضرورة تحديد نمط التنمية المكانية للمحافظات، لتحديد استعمالات الأرض للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة، ضمن إطار خطة إقليمية شاملة.

وفي سنة ١٩٧٧م ثم إنشاء أقسام تخطيطية مكانية حسب القطاعات. شملت قسم التخطيط للتنمية الريفية، وقسم تخطيط النقل والمواصلات، وقسم تخطيط الخدمات والإسكان، وقسم إعداد وخطط المحافظات.

شكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط الإقليمي في العراق

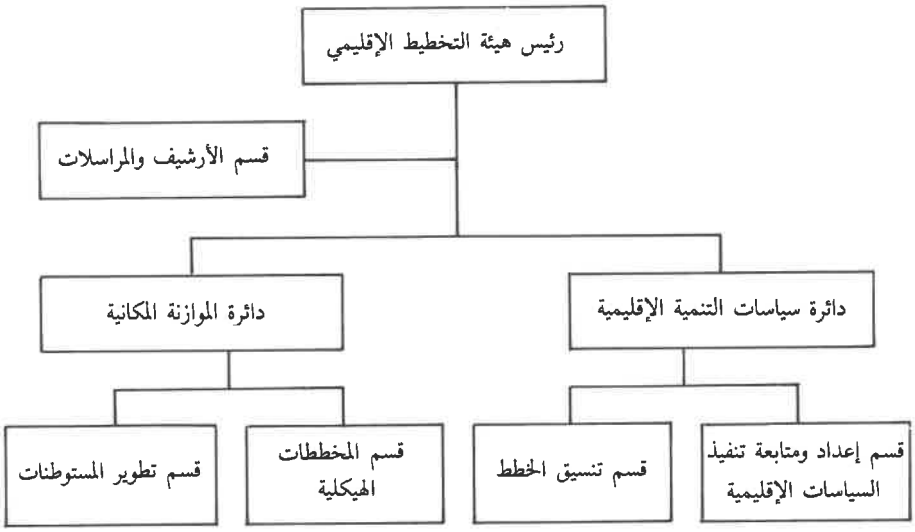

وفي سنة ١٩٧٩م تحولت هيئة التخطيط الإقليمي إلى هيئة للتخطيط العمراني، فأصبحت تضم دائرتين : هما دائرة تخطيط المحافظات التي تختص بإعداد التصاميم الأساسية للمدن، التي هي مراكز المحافظات، أما الدائرة الثانية فهي هيئة التخطيط الإقليمي.

وفي مطلع عام ١٩٨٤م ثم فصل تخطيط المدن عن التخطيط الإقليمي واستحدثت مديرية جديدة تابعة للحكم المحلي تتولى تخطيط المدن، تعرف باسم هيئة التخطيط العمراني. أما الهيئة الثانية فهي هيئة التخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط، التي تتولى مهمة إعداد الموازنة المكانية لخطة التنمية القومية، ووضع استراتيجيات التنمية الإقليمية وما ينتج عن ذلك من مؤشرات تنموية واستراتيجيات تطوير حضري وريفي، على مستوى مناطق القطر، ووضع الأسس والسياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية والريفية ضمن إطار خطط التنمية القومية، والقيام بالدراسات التنموية ذات الصفة الستراتيجية.

كما تتولى الهيئة مهمة تقييم التصاميم الهيكلية للمحافظات التنمية القومية، ومتابعة تنفيذ المخططات الإقليمية وخطط المحافظات، وتفاصيل استراتيجيات التنمية الإقليمية وتضم الهيئة الدوائر الفرعية التالية (شكل رقم ١) :

أ - دائرة سياسات التنمية الاقليمية التي تقوم بإعداد البرامج والدراسات الخاصة لتحديد الإمكانات والمؤشرات التنموية للمحافظات والتنسيق بينها، ومتابعة تنفيذها. كما تتولى إجراء الدراسات التنموية الإقليمية لمشاريع التنمية الكبرى وتتألف الدائرة من الأقسام التالية :

- قسم إعداد ومتابعة تنفيذ السياسات الإقليمية.
- قسم تنسيق الخطط.

ب - دائرة الموازنة المكانية : التي تتولى تحقيق الموازنة المكانية واقتراح السياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية والريفية، وتقييم المخططات الهيكلية، والتي تعدها المديرية العامة للتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي، وتضم الأقسام التالية :

- قسم المخططات الهيكلية.
- قسم تطوير المستوطنات.

ج - قسم الأرشيف والمراسلات، ويتولى مهام المراسلات الرسمية إضافة إلى تأمين المسوحات والخرائط الخاصة بالمسح لأعمال التخطيط الإقليمي[1].

رابعاً : تقسيم العراق إلى أقاليم.

لقد أدى الاهتمام بالتخطيط في العراق إلى الاستعانة ببعض المخططين في العالم. وقد جرت محاولات عديدة لتقسيم العراق إلى أقاليم.

---

(١) وزارة التخطيط - قسم التطوير الاداري، دليل وزارة التخطيط.

إن تلك المحاولات لم تخرج عن الإطار النظري العام، إذ أن تلك المحاولات كانت تهدف في الأساس إلى خلق نوايا تنموية لتلك الأقاليم، وذلك لتقليل التباين فيما بينها. . وقد اعتمدت تلك التقسيمات في واقع الأمر على الحدود الإدارية للمحافظات كأساس لتقسيم العراق إلى أقاليم، مع إبراز دور المحافظات الرئيسه الثلاث : بغداد، البصرة، الموصل، كمراكز للأقاليم. كما ان تلك المحاولات تندرج في إطار الطموح المشروع لتقليل التركز الصناعي والاقتصادي في عدد محدود من مدن ومحافظات القطر لا سيما العاصمة بغداد. وفيم يلي عرض لأهم تلك المحاولات :

١ - مقترح وايرسنغ Oweerasinghe

ويقوم مقترحة على تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم رئيسة على أساس التوزيع الجغرافي :

- الإقليم الشمالي : وتكون الموصل مركزاً له.
- الإقليم الأوسط : وتكون بغداد مركزاً له.
- الإقليم الجنوبي : وتكون البصرة مركزاً له.

أما المنطقة الصحراوية غرب الفرات فقد قسمها إلى قسمين : أحدهما تابع للإقليم الأوسط، والاخر تابع للإقليم الجنوبي. وذلك بغية توجيه التنمية فيها. وقد اعتمد ذلك التقسيم على عدة أسس : منها طبيعة التجانس الجغرافي، والتقسيم الإداري، وقابلية النمو الاقتصادي[١].

٢ - مقترح روبنسون Robinson.

وهذا التقسيم أكثر شمولية ويقوم على أساس التجانس العام للأقاليم الكبيرة، والتباين على المستوى المحلي، فقد قسم العراق إلى أربعة أقاليم رئيسة، وعدد من الأقاليم الفرعية، (شكل ٢، ٣) :

- الإقليم الشمالي : ويحوي على ٢٥٪ من سكان العراق، وتكون الموصل مركزاً له، ويشتمل على المنطقة الجبلية والنهايات العليا من نهر دجلة وروافده.
- الإقليم المركزي : وتكون العاصمة مركزاً له ويشمل ذلك الجزء من وسط العراق، والمحصور بين نهري دجلة والفرات، ويشتمل على ٥٥٪ من سكان العراق.
- الإقليم الجنوبي : وتكون البصرة مركزاً له ويشتمل على ٢٠٪ من سكان العراق، ويدخل ضمنه الأجزاء الدنيا لنهري دجلة والفرات.
- الإقليم الصحراوي في الغرب : وهي منطقة قليلة السكان بحكم طبيعة الظروف المناخية

(١) Oweerasinghe, Inter - Regional Advisor in physical planning, Report on Regional planning in Iraq, PP 20 - 22.

ويشمل المنطقة الواقعة غرب الفرات إذ أن اتساعها يسهل تقسيمها إلى قسمين شمالي، وتكون الرطبة مركزاً له، وجنوبي وتكون السلمان مركزاً له. وقد قسم الأقاليم الكبيرة السابقة إلى أقاليم فرعية على أساس المدن الرئيسة :

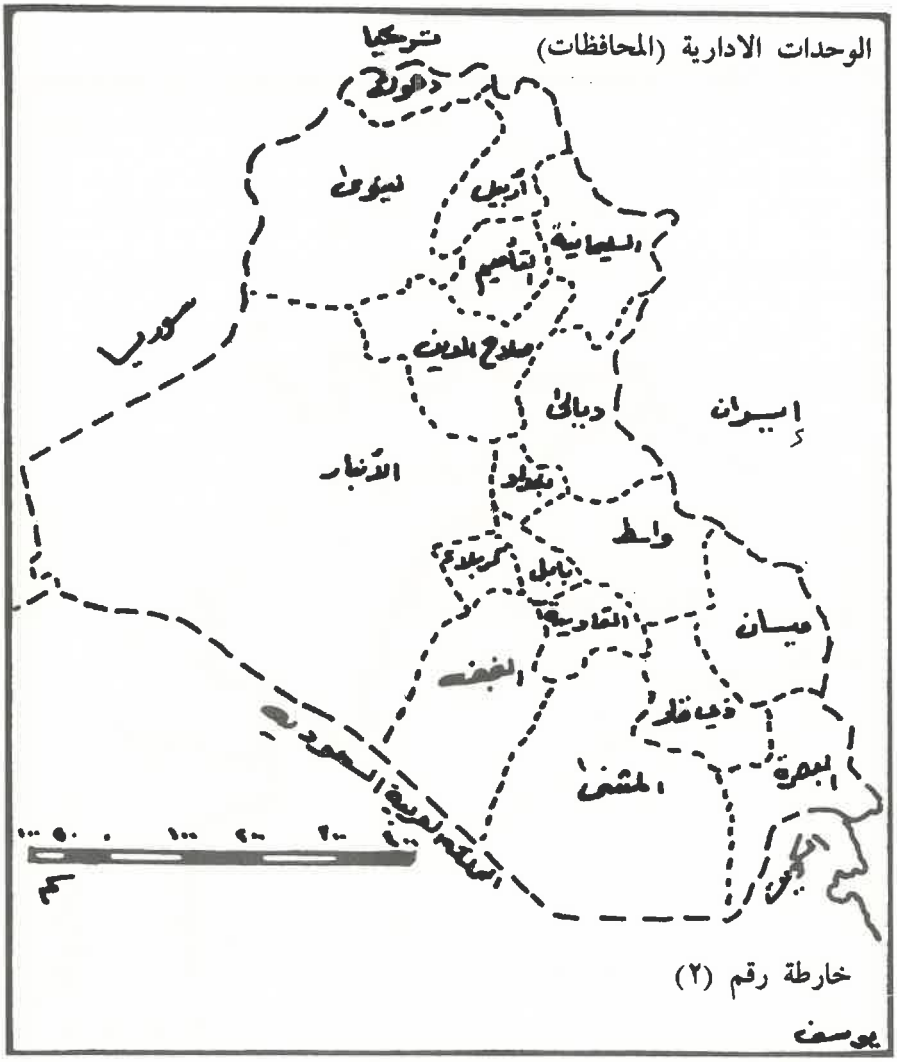

خارطة رقم (٢)

يوسف

- في الإقليم الشمالي : تم تقسيمه إلى خمسة أقاليم الموصل، دهوك، إربيل، كركوك، السليمانية.
- في الوسط : ثم تحديد تسعة أقاليم هي : سامراء، بعقوبة، الأبنار، بغداد، كربلاء، الحلة، واسط، القادسية، المثنى.

- في الجنوب : ثم تحديد ثلاثة أقاليم هي : ميسان، ذي قار، البصرة. وقد اقترح روبنسون المبادرة بانشاء وحدات تخطيطية على مستوى كل إقليم تناط به مسؤولية التخطيط الإقليمي فيه[1].

(١) Di Robinson, Regional and Metropolitan planning U.N. Advisor, Report No. 1, Appendix D, 1972, PP 1-3.

٣ - مقترح زارمبا Zaremba

وقد استفاد هذا الخبير البولوني من تجارب من سبقوه في تقسيم العراق إلى أقاليم، فجاء مقترحه معدلاً ومطوراً للمحاولات السابقة، وقد قسم هذا الخبير العراق إلى الأقاليم التالية (شكل - ٤)

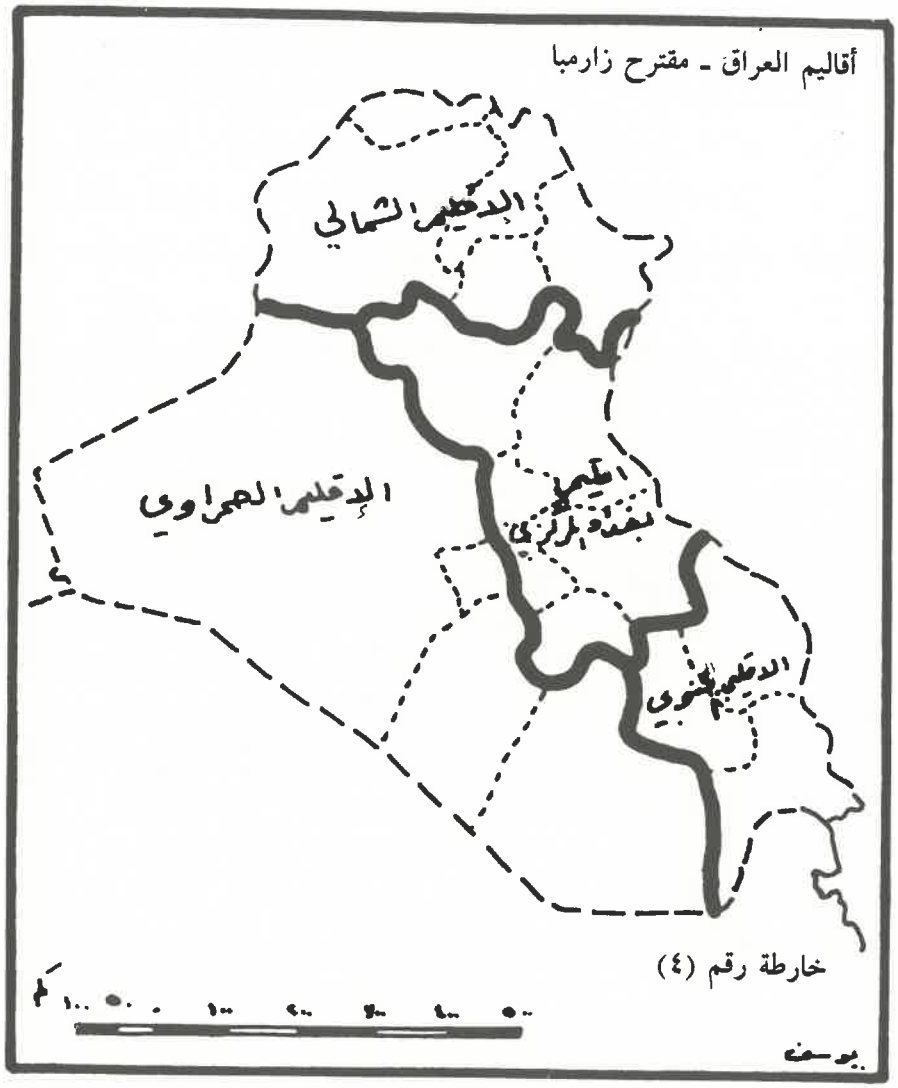

أ - إقليم مركزي : وهو إقليم العاصمة بغداد.

ب - إقليم جنوبي : ويشمل محافظات البصرة، ميسان، القادسية، ذي قار، وتكون البصرة مركزاً له.

جـ - إقليم شمالي: ويشمل محافظات نينوي، إربيل، دهوك، التأميم، السليمانية وتكون الموصل مركزا له .

د - إقليم صحراوي : ويشمل المنطقة الصحراوية الغربية، حيث تبرز عانة والرطبة والرمادي كمراكز محلية، والسلمان مركزاً للجزء الجنوبي منه[1].

٤ - مقترحات الدكتور نعمان الجليلي.[2]

وقدم ثلاث بدائل لتقسيم العراق إلى أقاليم رئيسة وفرعية وهي :

أ - البديل الاول : حيث تم تقسيم القطر إلى أربعة أقاليم (شكل ٥) هي :

- الإقليم الشمالي : ومركزه الموصل، ويضم : نينوي، إربيل، دهوك، السليمانية، التأميم.
- الإقليم المركزي : ويضم مدن بغداد، الرمادي، بعقوبة.
- الإقليم الصحراوي : ومركزه السلمان.
- الإقليم الجنوبي : ويشمل مدن الكوك، كربلاء، الحلة الديوانية، السماوة، الناصرية، العمارة، البصرة.

ب - البديل الثاني : وفيه قسم العراق إلى خمسة أقاليم (شكل ٦) :

- الإقليم الشمالي : ومركزه الموصل، ويضم مدن دهوك، إربيل، السليمانية، كركوك، المنطقة الشمالية والغربية من محافظة الأنباد.
- الإقليم الصحراوي : ومركزه السلمان.
- الإقليم الجنوبي الشرقي : وتكون البصرة مركزاً للأقليم. ويضم : الكوت، العمارة، الناصرية والمنطقة الساحلية في البصرة.
- الإقليم المركزي : ومركزه بغداد، ويضم مدن : بعقوبة وبقية محافظة الأنباد، والجزء الجنوبي من محافظتي التأميم والسليمانية.

ج - البديل الثالث : وفيه تم تقسيم القطر إلى خمسة أقاليم هي (شكل ٧) :

- الإقليم الشمالي، ومركزه الموصل، ويضم مدن دهوك، إربيل، السليمانية، كركوك.
- الإقليم الصحراوي : ومركزه السلمان.
- الإقليم المركزي ومركزه بغداد، ويضم بعقوبة والرمادي.

---

(١) Zaremba, Consideration about Organization of Regional planning in Iraq, 1974, P 4.

(٢) مقترحات الدكتور نعمان الجليلي قدمت ضمن دراسة بعنوان التنمية القومية والحاجة إلى تخطيط إقليمي شامل في العراق، ١٩٧١م عبدالواحد حمود عبدالله، موقع وحدات التخطيط الإقليمي في الهيكل التنظيمي للتخطيط، أطروحة ماجستير، نيسان ١٩٨٤م، ص ١٨٠ - ١٨١.

- الإقليم الجنوبي الغربي، وتكون مدينة الحلة مركزاً له ويشمل كربلاء، القادسية، المثنى.
- الإقليم الجنوبي الشرقي : ومركزه البصرة ويضم: واسط، ميسان، ذي قار، والمنطقة الساحلية في البصرة.

وتبدو من كل تلك المحاولات أن محاولة زارمبا أكثر واقعية، ذلك لأن الأرضية التي استند عليها في تقسيم العراق إلى أقاليم استندت إلى رصيد جيد من الدراسات التي قام بها فريق عمل ضم اختصاصات متكاملة، وقد جاءت واقعية مقترحاته من خلال تأكيده على إيجاد محاور تنمية

خارطة رقم (٥)

جديدة على امتداد خطوط النقل الرئيسة، تربط أقطاب النمو بعضها ببعض (بغداد، البصرة الموصل، كركوك) معتمداً على أساس أن نهري دجلة والفرات يكونان أساساً للتنمية الزراعية، وإن أية تنمية حضرية وصناعية يجب توجيهها خارج نطاق الكثافة الزراعية، مع ملاحظة أن أية محاولة جادة لتقسيم العراق إلى أقاليم ينبغي أن تراعي الأمور التالية :

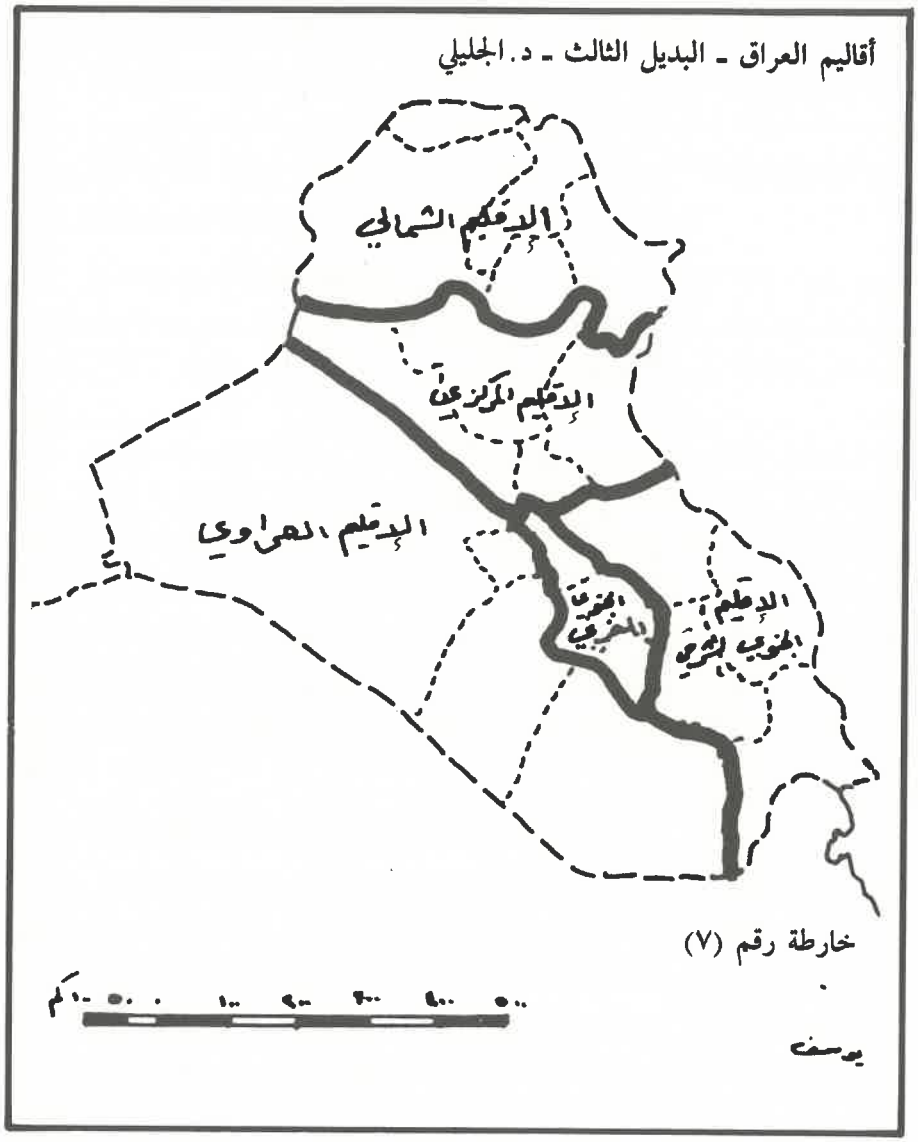

خارطة رقم (٧)

١ - صفة التجانس الطبيعي : وذلك يتطلب دراسة تفصيلية عن خصائص مظاهر السطح، والظروف المناخية والتكوين الجيولوجي والإنتاج الزراعي.

٢ - تهيئة البيانات التفصيلية التي تمكن المخططين من تقسيم العراق، في ضوء دراسة معطياتها، إلى أقاليم تخطيطية باعتبارها أنجح أسلوب لتحقيق التوزيع المتوازن لاستثمارات خطط

التنمية، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في أقاليم القطر المختلفة، كما أنه يساعد على تقديم تحديد مقنع لأنواع الأقاليم، ودرجة الترابط، والاعتماد المتبادل بين العناصر المكانية ضمن الإقليم الواحد، ووظائف وعلاقات الأقاليم المختلفة مما يؤمن القاعدة الصحيحة لإعداد خطط للتنمية الاقليمية للإقاليم المختلفة في ضوء معرفة خصائصها وامكاناتها.

خامساً : التخطيط الإقليمي والتنمية المتوازنة :

إن الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي في العراق كان نتيجة للواقع المتمثل بتباين توزيع السكان، والاستثمارات الصناعية، والخدمات بين مناطق الدولة المختلفة، واستحواذ العاصمة بغداد على القسم الأكبر من الاستثمارات الصناعية، مع تركز القسم الأكبر من السكان والخدمات فيها.

إن طبيعة التخطيط الإقليمي القائمة على تحقيق التوازن في قطاعات الإنتاج والخدمات بين أقاليم الدولة المختلفة يعد الأسلوب الأمثل لتقليل حدة التباين، وهذا ما أكدته خطط التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و١٩٨١ ـ ١٩٨٥م، فقد أكدت تلك الخطط على ضرورة توزيع ثمار التنمية بين مناطق القطر وتحقيق الموازنة المكانية. وسنحاول أن نستعرض مدى التطور الحاصل في تحقيق تلك الأهداف في ضوء استعراضنا لواقع التوزيع المكاني لاستثمارات خطط التنمية القومية، والتطور الحاصل في مساحات الأراضي الزراعية وفي توزيع المؤسسات الصناعية الكبيرة والتطور في قطاع الخدمات الصحية والتعليمية (الابتدائي، رياض الأطفال) للفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥م.

أ - التوزيع المكاني لاستثمارات خطط التنمية القومية :

من الخصائص المميزة لعملية التنمية الاقتصادية في العراق خلال فترة الخمسينات والستينات زيادة حدة التباين في مستوى التنمية المكانية بين محافظات القطر المختلفة، حيث إن سياسات التنمية خلال تلك الفترة أكدت على ضرورة التنمية القطاعية من أجل تحقيق وتأثر عالية للنمو الاقتصادي، الأمر الذي انعكس سلبا على اتجاهات تطور التنمية المكانية، إذ ساهمت في تركيز الاستثمارات وجهود التنمية في عدد محدود من المحافظات المتطورة، ممثلة ببغداد والبصرة، والموصل .

وقد حدث تطور إيجابي نحو تقليل الفوارق الإقليمي بين محافظات القطر منذ مطلع السبعينات، حيث أكدت خطط التنمية القومية وبخاصة خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و١٩٨١ ـ ١٩٨٥م على ضرورة نشر ثمار التنمية على مختلف محافظات القطر، والعمل على تقليل الفجوة في مستويات التنمية[١].

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م مطابع دار الجماهير للصحافة، بدون تاريخ، ص ٨٢.

وذلك بالتأكيد على تحقيق التوازن التنموي لصالح المناطق الأقل تطوراً، عن طريق إعطائها الأولوية في توزيع الاستثمارات، مع زيادة تأمين الخدمات العامة لصالح الفئات الأقل دخلاً، والمناطق الأقل تطوراً وإعطاء المزيد من العناية لتقليل التفاوت بين الريف والمدينة. ومن مقارنة التوزيع المكاني لاستثمارات خطط التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و١٩٨١ ـ ١٩٨٥م (شكل ٨، ٩ والجدول ١) يتضح لنا وجود اتجاه إيجابي نحو تقليل التباين عن طريق التوجه نحو خلق أقطاب للتنمية في محافظات التأميم، صلاح الدين، الأنبار، حيث استحوذت مجتمعة على ٢٢,٤٪ من مجموع الاستثمارات لخطة التنمية القومية للسنوات ٨١ ـ ١٩٨٥م بعد أن كانت حصتها ١٩,٧٪ لخطة التنمية ٧٦ ـ ١٩٨٠م، كما يبدو لنا أيضا أن هناك سبعة محافظات نالت نصيباً مساوياً أو يزيد من نسبة الاستثمارات، مقارنة بنسبة التركز السكاني فيها وهي محافظات نينوى، صلاح الدين، التأميم، بغداد، الانبار، البصرة وكربلاء، مقارنة بخمسة محافظات لخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م وذلك بالتأكيد تطور إيجابي في الاتجاه الصحيح نحو تقليل التباين بين محافظات القطر.

ب - القطاع الصناعي[1].

حاولت الحكومة العراقية بعد قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨م تطوير الواقع الصناعي عن طريق إنشاء قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة، تقلل من درجة الاعتماد على المنتجات الصناعية المستوردة، كما حاولت الخطط التنموية تحقيق نوع من التوازن في توزيع المشاريع الصناعية المقترحة، وبالشكل الذي يقلل من درجة التباين بين مناطق القطر المختلفة، ذلك لأنه ليس من المصلحة الوطنية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً واستراتيجياً أن تتركز أغلب الاستثمارات الصناعية في مدينتين أو ثلاث، وبخاصة محافظة بغداد[2] ويوضح لنا الجدول (٢) نسبة التركز في المؤسسات الصناعية. وعدد المشتغلين لسنتي ١٩٧٧ و١٩٨٥م ويتضح لنا من الجدول السابق أن بغداد استحوذت على ٥٦,٨٪ من عدد المؤسسات الصناعية، تلتها البصرة بنسبة ٤و١٠٪ ثم نينوي بنسبة ٧,٤٪ وهذا يعني أن ٧٤,٦٪ من عدد المؤسسات الصناعية تتركز في ثلاث محافظات، من مجموع محافظات القطر الثماني عشر، في حين تمثل محافظات دهوك، صلاح الدين، ذي قار وواسط المراتب الأخيرة في عدد المؤسسات الصناعية.

---

(١) اعتمدت الدراسات على المؤسسات الصناعية الكبيرة وهي التي تستخدم ٣٠ شخصا واكثر وتستثمر مائة الف دينار واكثر وكذلك المنشآت المتوسطة وهي التي تستخدم (١١ ـ ٢٩) شخصا وتستثمر أقل من مائة الف دينار.

(٢) هارون أحمد الزبيدي، التخطيط الإقليمي والتنمية المكانية في الطرق للفترة ١٩٦٥ / ١٩٧٧م اطروحة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، كانون الثاني ١٩٨٢م، ص ٦٣.

شكل (٨) الأهمية النسبية لتوزيع السكان واستثمارات خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦/١٩٨٠

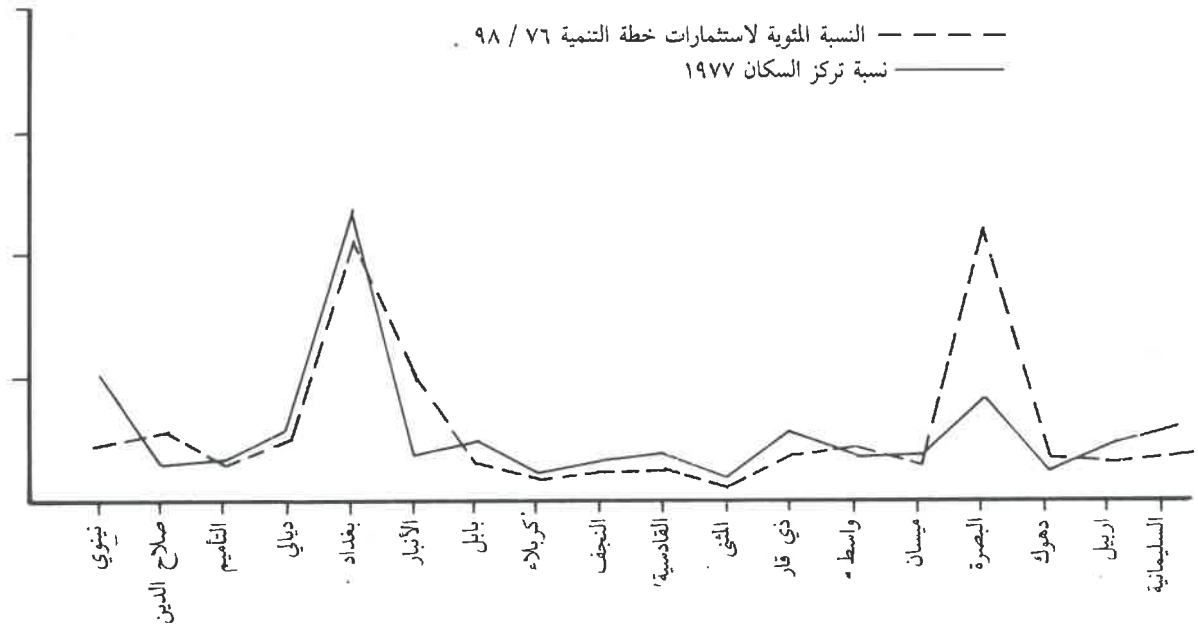

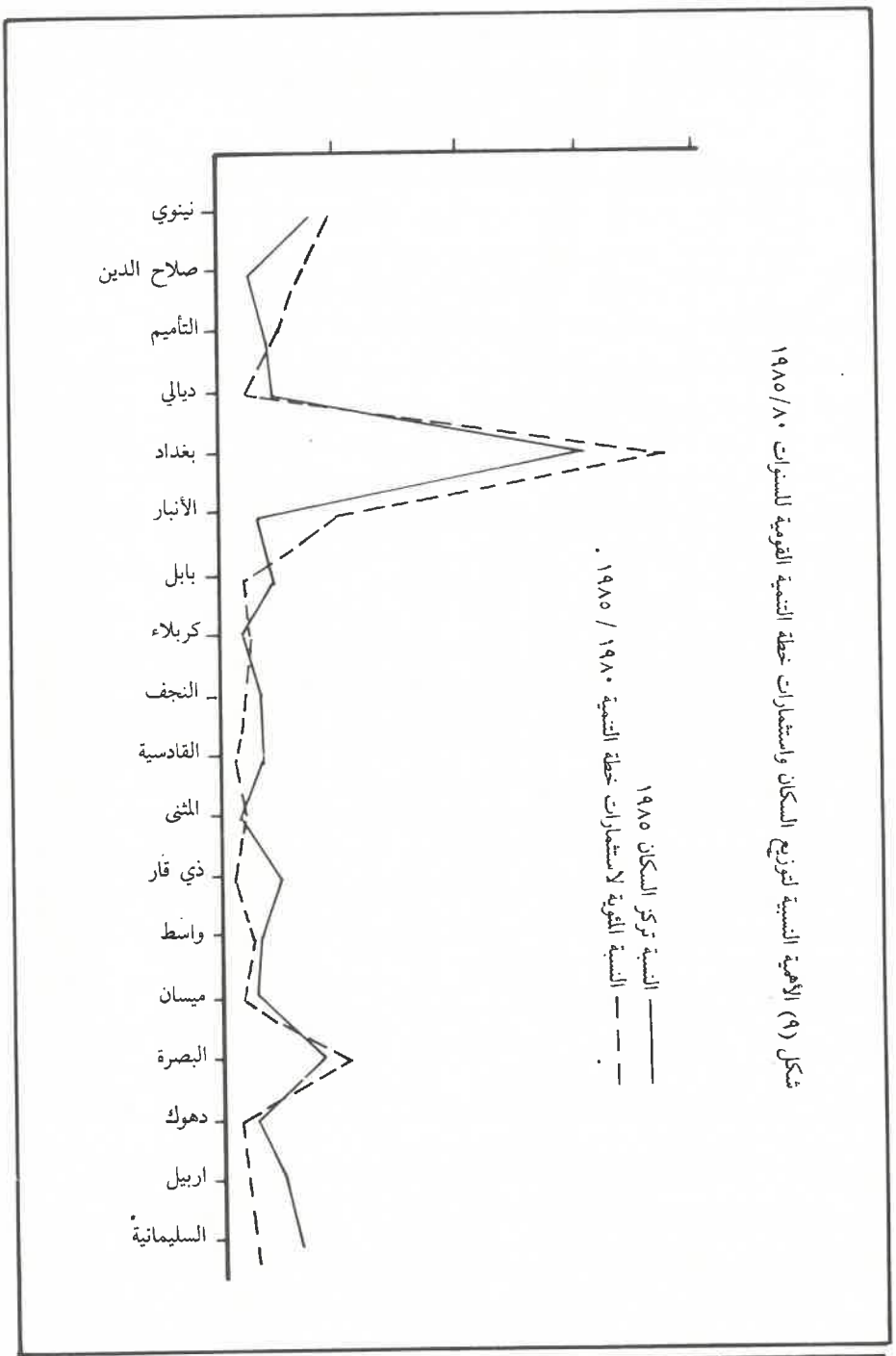

شكل (٩) الأهمية النسبية لتوزيع السكان واستثمارات خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨٥/٨٠

جدول رقم (١)
الأهمية النسبية لتوزيع السكان واستثمارات خطط التنمية القومية (١)
للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

المحافظة	١٩٧٧			١٩٨٥		
	عدد السكان	نسبة تركز السكان	النسبة المئوية للاستثمارات	عدد السكان	٪ للسكان	٪ للاستثمارات
نينوى	١١٥٨٠٠٠	١٠,١	٤,٧	١٣٥٨٠٨٢	٨,٧	٩,٣
صلاح الدين	٣٥٦٠٠٠	٣,١	٦,٢	٤٤٢٧٨٢	٢,٨	٦,٩
التأميم	٤٣٩٠٠٠	٣,٨	٣,٦	٦٥٠٩٦٥	٤,٢	٥,٣
ديالي	٦٦٣٠٠٠	٥,٨	٥,٣	٦٩١٣٥٠	٤,٤	٢,٥
بغداد	٣٠٣٦٠٠٠	٢٦,٤	٢٠,٧	٤٦٤٨٦٠٩	٢٩,٨	٣٧,٥
الأنبار	٤٠٥٠٠٠	٣,٥	٩,٩	٥٨٢٠٥٨	٣,٧	١٠,٢
بابل	٥٦٥٠٠٠	٤,٩	٣,١	٧٣٩٠٣١	٤,٧	١,٨
كربلاء	٢٤٣٠٠٠	٢,١	١,٧	٣٢٩٢٣٤	٢,١	٢,١
النجف	٣٥٤٠٠٠	٣,١	٢,٠	٤٧٢١٠٣	٣,٠	١,٨
القادسية	٣٩٥٠٠٠	٣,٤	٢,٢	٥١١٧٩٩	٣,٣	١,٠
المثنى	١٨٤٠٠٠	١,٦	١,١	٢٥٣٨١٦	١,٦	١,٧
ذي قار	٦١٧٠٠٠	٥,٤	٣,٨	٧٢٥٩١٣	٤,٧	١,٠
واسط	٤٠٩٠٠٠	٣,٦	٣,٩	٤٨٣٧١٦	٣,١	٢,٥
ميسان	٤١٩٠٠٠	٣,٥	٢,٧	٤١١٨٤٣	٢,٦	١,٧
البصرة	٨٩٧٠٠٠	٧,٨	٢١,٢	١٣٠٤١٥٣	٨,٤	١٠,١
دهوك	٢١٧٠٠٠	١,٨	٣,٢	٣٣٠٣٥٦	٢,١	١,٢
اربيل	٤٩٢٠٠٠	٤,٤	٢,٧	٧٤٢٦٨٢	٤,٨	١,٤
السليمانية	٦٥٦٠٠٠	٥,٧	٣,٠	٩٠٦٤٩٥	٥,٨	٢,٠
المجموع	١١,٥٠٥,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٥,٥٨٤,٩٨٧	١٠٠	١٠٠

وقد حدث تطور إيجابي ملحوظ في مجال تقليل حدة التباين بين محافظات القطر، فعلى الرغم من أن بغداد ونينوى والبصرة بقيت تحتل المراكز الثلاث الأولى في القطر، إلا أن نسبة التركز فيها قد انخفضت مقارنة بنسبة ١٩٧٧م، إذ بلغت نسبة التركز في المحافظات الثلاث السابقة ٦٦,٨٪، في حين ارتفعت نسبة التركز في دهوك وصلاح الدين وذي قار وواسط .

وعلى الرغم من أن تلك المؤشرات تعد إنجازا على طريق تحقيق العدالة في التوزيع إلا أنه دون مستوى الطموح المخطط له.

جدول رقم (٢)
عدد المؤسسات الصناعية والمشتغلين ونسب التركز لسنتي ١٩٧٧ و١٩٨٥م[٢]

المحافظة	١٩٧٧				١٩٨٥			
	عدد المؤسسات	٪	عدد المشتغلين	٪	عدد المؤسسات	٪	عدد المشتغلين	٪
نينوى	١٠٨	٧,٤	١٠٥٦٣	٧,٤	٨٨	٧,٢	١٠٩٦٤	٦,٦
صلاح الدين	٦	٠,٥	١٢٩٤	٠,٩	١١	٠,٩	٥٢٦٠	٣,٢
التأميم	٥٢	٣,٦	٢٠١١	١,٤	٢٦	٢,١	٣٧٨٨	٢,٣
ديالى	٤١	٢,٨	٢٥٠٩	١,٨	٥٩	٤,٩	٣٣٠٤	١,٩
بغداد	٨٤٠	٥٦,٨	٧٥٢٧٤	٥٢,٧	٦٦٢	٥٤,٣	٨٦٧٧٤	٥٢,١
الأنبار	١٤	٠,٩	٢٠٩٢	١,٥	٤٣	٣,٥	٧١٧٩	٤,٣
بابل	٥٥	٣,٧	١٢٤٣٧	٨,٧	٥٢	٤,٣	١٠٦٦٣	٦,٤
كربلاء	٣٣	٢,٢	٢٠٠١	١,٤	٢٦	٢,١	٣٠٤٤	١,٨
النجف	٣٢	٢,١	١٠٣٩	٠,٧	١٦	١,٣	٢٣٨٤	١,٥
القادسية	١٣	٠,٨	٢٠٦٠	١,٤	١٠	٠,٨	٤٩٨٩	٢,٩
المثنى	١٤	٠,٩	١٦٥٤	١,٢	١٠	٠,٨	٢٤٤١	١,٥
ذي قار	١١	٠,٧	١٣٥٧	٠,٩	١٦	١,٣	٤٠٨٨	٢,٥
واسط	١١	٠,٧	٣٩٥٩	٢,٨	١١	٠,٩	٤١٩٠	٢,٦
ميسان	٣٤	٢,٣	٤٥٢٩	٣,٢	٢٥	٢,١	٣٩٣٧	٢,٤
البصرة	١٥٤	١٠,٤	١٢٣٥٩	٨,٧	٦٥	٥,٣	٣٦٢٨	٢,٢
دهوك	١	٠,١	١٥	٠,٠١	١١	٠,٩	٦١١	٠,٤
اربيل	٣٤	٢,٣	٥٦٣٩	٣,٩	٤٥	٣,٧	٤٢٤٠	٢,٥
السليمانية	٢٦	١,٨	١٩٤٨	١,٤	٤٣	٣,٦	٤٩٨٥	٢,٩
المجموع	١٤٧٩	١٠٠	١٤٢٧٤٠	١٠٠	١٢١٩	١٠٠	١٦٦٤٦٩	١٠٠

(١) ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧م، بغداد، ١٩٧٧م، ص ٩٠ ـ ٩٢.
ـ وزارة التخطيط ـ دائرة الإحصاء الصناعي ـ نتائج الإحصاء الصناعي للمنشئات الكبيرة لفصول ١٩٨٥م، بغداد ١٩٨٥م، ص ٤٤ ـ ٥٠.
ـ وزارة التخطيط ـ دائرة الإحصاء الصناعي ـ نتائج الإحصاء الصناعي للمنشئات الصناعية المتوسطة ١٩٨٥م بغداد ـ ١٩٨٥م ـ ص ٧٢.

أما معيار عدد الأيدي العاملة في المؤسسات الصناعية حسب المحافظات فهو يعطينا أيضاً مؤشراً واضحاً عن حدة التباين بين محافظات القطر، اذ يتضح لنا أن محافظة بغداد أحتلت المركز الأول في نسبة التركز تلتها محافظتا بابل والبصرة، ثم محافظة نينوىٰ، فقد بلغت الأهمية النسبية للمحافظات الأربع ٧٧,٥٪، أما في سنة ١٩٨٥م فعلى الرغم من أن بغداد بقيت تحتل المركز الأول إذ بلغت نسبة التركز ٥٢,١٪، إلا أن هناك ميلاً واضحاً نحو زيادة الأهمية النسبية، للمحافظات التي كانت تمتاز بانخفاض أهميتها النسبية، فبعد أن كانت وهوك والنجف وصلاح الدين تحتل المراكز الأخيرة في عدد العاملين، نلاحظ أن هناك زيادة في الأهمية النسبية لكل منها مما يؤشر التطور الإيجابي في ترجمة أهداف خطة التنمية القومية القائمة على تقليل حدة التباين، ومع ذلك فإن هناك الكثير من الجهد والعمل الواجب تنفيذه للوصول بالخطط التنموية إلى مستوى طموح الدولة.

ج - الخدمات الصحية

يعد التخطيط الصحي أو تخطيط الخدمات الصحية من المواضيع المهمة ضمن مفهوم التخطيط الإقليمي، وتواجه تخطيط الخدمات الصحية في الدول النامية مشاكل وعقبات كثيرة تتمثل أساساً في النقص الشديد في عناصر الخدمات الصحية متمثلا بعدد الأطباء، وميل القسم الأكبر منهم نحو التركز في مراكز التجمعات السكانية الكبيرة، مما ينتج عنه حرمان المدن الصغيرة من تلك الخدمات، ومن هنا تبرز ضرورة التخطيط للخدمات الصحية وفق أسلوب علمي، يأخذ بنظر الاعتبار مبدأ التوزيع الجغرافي المتوازن للخدمات الصحية على جميع جهات القطر، لتحقيق العدالة في التوزيع[1] وهذا ما تهدف خطط التنمية القومية إلى تحقيقه.

وقد حدثت زيادة كبيرة في عناصر الخدمات الصحية للفترة ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٥م كما حدث تطور إيجابي في مجال تقليل التباين بين محافظات القطر كما هو واضح في الجدول رقم ٣، ٤. فلو اخذنا التوزيع الجغرافي لعدد الاطباء لسنة ١٩٧٧م لوجدنا أن العاصمة بغداد استحوذت على ٤٤٪ من مجموع عدد الأطباء في العراق، والبالغ عددهم ٥٣٥٣ تلتها محافظة البصرة ونينوىٰ، إذ استحوذت المحافظات الثلاث السابقة على ٥٩,٦٪ من مجموع عدد الاطباء. ونفس الشيء نلاحظه في نسبة تركز عدد المستشفيات وعدد الأسرَّة حيث استحوذت المحافظات الثلاث السابقة على ٣٨,٨٪ من عدد المستشفيات، و٥٤,٨٪ من عدد الأسَّرة لسنة ١٩٧٧م. ويشير معدل عدد الأشخاص لكل طبيب إلى حدوث يتطور واضح، فقد انخفض المعدل على مستوى القطر من

(١) يوسف بحيى طعماس، التوزيع المكاني للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٧، السنة ١٢، يوليو ١٩٨٦م، ص ٩٣.

جدول رقم (٣)
نسبة التركز للاطباء والمستفشيات والاسرة لسنتي ١٩٧٧ و١٩٨٥[1]

المحافظة	١٩٧٧		٪	١٩٨٥		٪
	الاطباء	المستشفيات	الاسرة	الاطباء	المستشفيات	الاسرة
نينوى	٦,٦	٧,٤	٧,٩	٩,٤	٩,٧	٨,٠
صلاح الدين	١,٩	٢,١	١,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٨
التأميم	٣,٩	٤,٣	٢,٩	٣,٣	٣,٧	٣,١
ديالي	٣,٧	٥,٤	٣,٨	٣,٤	٤,٦	٣,٠
بغداد	٤٤,٠	٢١,٨	٣٧,٦	٤٠,٢	١٨,٩	٣٦,٠
الأنبار	٣,٤	٤,٨	٢,٨	٤,٣	٥,٢	٢,٩
بابل	٤,٠	٣,٧	٣,٦	٣,٩	٣,٢	٣,١
كربلاء	٢,٦	١,٦	١,٩	٢,٥	١,٩	١,٨
النجف	٣,٠	١,٦	٣,٢	٣,٨	٣,٧	٤,٩
القادسية	٢,٣	٥,٣	٣,٥	٣,٢	٥,١	٢,٧
المثنى	١,٩	٢,١	١,٦	١,٤	٢,٣	١,٨
ذي قار	٢,٥	٥,٣	٣,٨	٢,٨	٦,٩	٤,٢
واسط	٣,٢	٦,٩	٣,٥	٢,٤	٤,٦	٢,٢
ميسان	٢,٥	٥,٣	٤,٧	٢,١	٤,٦	٣,٤
البصرة	٧,٣	٩,٦	٩,٣	٦,٦	٦,٥	٧,٩
دهوك	١,٥	٢,٧	١,٥	٢,١	٣,٢	١,٨
إربيل	٢,٩	٤,٨	٣,٧	٣,٥	٧,٩	٦,١
السليمانية	٢,٨	٥,٣	٣,٤	٢,٢	٥,٢	٤,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢٢٤١ إلى ١٩٢١ للفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥م، ولكننا نلاحظ من جانب آخر أن الخدمات السريرية لم تواكب ذلك التطور، فقد ارتفع معدل عدد الأشخاص لكل سرير من ٥٠٥ إلى ٥٦٢ شخص / سرير مما يدل على أن التوسع في الخدمات السريرية كان أبطأ من نسبة الزيادة في عدد

(١) وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧م نفس المصدر، الصفحات ٢٤٠ ـ ٢٤٥.

وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م بغداد، ١٩٨٥م، الصفحات ١٨٩ ـ ٢٠٢.

ملاحظة : النسب استخرجت من قبل الباحث.

جدول رقم (٤)
جدول عدد السكان لكل طبيب ولكل سرير لسنتي ١٩٧٧ و١٩٨٥[١]

المحافظة	١٩٧٧		١٩٨٥	
	عدد السكان / طبيب	عدد السكان / سرير	عدد السكان / طبيب	عدد السكان / سرير
نينوى	٤٥٥٠	٥٧٢	١٧٨٤	٦١١
صلاح الدين	٥٠٥٣	١٢٦٣	١٨٣٧	٥٧١
التآميم	٣٥٩٠	٥٥٧	٢٥٣٣	٧٤٩
ديالي	٣٦٢٨	٦٦٨	٢٤٩٦	٨٢٧
بغداد	١٩٦٤	٣٦٣	١٤٢٨	٤٦٥
الأنبار	٣٤٠٢	٦٩٦	١٦٤٨	٧٠٥
بابل	٣٥٨٨	٦٦٨	٢٢٩٥	٨٦٠
كربلاء	٢٩٣٣	٦٠١	١٥٩١	٦٧٥
النجف	٣٤١٨	٥١٠	١٥٠٤	٣٤٨
القادسية	٤٧٠٠	٤٨٢	٢٠٥٥	٦٨٣
المثنى	٤١٤٧	٥٤٥	٢١١٥	٥٠٩
ذي قار	٥٨٢٢	٦٩٥	٣١٤٢	٦٢٥
واسط	٣٤٥٩	٥٥٧	٢٤٣٠	٨٢٠
ميسان	٣٥٨١	٣٣٧	٢٤٨١	٤٣١
البصرة	٣٧٧٨	٤٥٨	٢٤٢٤	٥٩٠
دهوك	٤٣٢٠	٧١٠	١٩٩٠	٦٧٤
إربيل	٤٨٣٤	٥٩١	٢٦٨١	٤٤١
السليمانية	٦١١١	٨٥٧	٥٠٩٢	٧٦٤
المعدل العام	٢٢٤١	٥٠٥	١٩٢١	٥٦٢

السكان، مع ملاحظة وجود تباين من محافظة لاخرى ففي سنة ١٩٧٧م لم تكن هناك سوى محافظة واحدة يقل فيها المعدل عن المعدل القومي ممثلة بمحافظة بغداد، في حين أن الوضع قد تحسن سنة ١٩٨٥م إذ نلاحظ أن هناك ست محافظات انخفاض فيها معدل عدد الأشخاص لكل طبيب عن المعدل العام للقطر، وهي محافظات: نينوى، صلاح الدين، بغداد، الأنبار، كربلاء والنجف.

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧م، نفس المصدر، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٥ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٥م، نفس المصدر، ص ١٨٩ ـ ٢٠٢.

ملاحظة : المعدلات استخرجت من قبل الباحث.

أما مؤشر عدد الأشخاص لكل سرير فقد حدث فيه تطور إيجابي نحو تقليل التباين بين محافظات القطر فقد ارتفع عدد المحافظات التي يقل فيها المعدل عن المعدل العام من أربع محافظات سنة ١٩٧٧م إلى خمس محافظات سنة ١٩٨٥م.

جدول رقم (٥)

نسبة التركز لعدد الأطفال والرياض والمعلمات نسبتي ١٩٧٧ - ١٩٨٥م[1]

المحافظة	١٩٧٧ / ١٩٨٩ ٪			١٩٨٥ / ١٩٨٦ ٪		
	الأطفال	الرياض	المعلمات	الأطفال	الرياض	المعلمات
نينوى	٩,٩	٦,٩	١١,٠٠	٧,٥	٦,٧	٨,٦
صلاح الدين	١,٤	٢,٣	١,١	٢,٥	٣,٩	٣,٦
التاميم	٣,٩	٦,٢	٣,٢	٤,٢	٦,٢	٣,٩
ديالي	٢,٩	٣,٦	٢,٣	٢,٥	٣,٤	٢,٦
بغداد	٤٢,٢	٢٩,٧	٤٨,٥	٤٤,٢	٢٣,٨	٤٢,٥
الأنبار	٢,٢	٢,٩	١,٤	٢,٦	٣,١	٢,٥
بابل	٦,٦	٨,٨	٥,٢	٤,٩	٦,٥	٤,٧
كربلاء	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٢
النجف	٣,٣	٣,٦	٢,١	٣,٢	٥,٣	٢,٥
القادسية	٣,٥	٤,٦	٢,٥	٣,٢	٥,٥	٤,٩
المثنى	١,٢	٠,٩	٠,٦	١,٤	٢,١	٠,٩
ذي قار	١,٤	٢,٣	١,٢	٢,٩	٥,١	٢,٣
واسط	٣,٨	٤,٦	٣,٢	٢,٧	٤,١	٣,٣
ميسان	٢,٩	٣,٩	٢,٥	١,٥	٢,٦	١,٥
البصرة	٥,٣	٧,٣	٥,٥	٧,٢	٧,٣	٦,٣
دهوك	١,٧	١,٦	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٧
اربيل	٢,٩	٤,٩	٣,٦	٣,١	٦,١	٤,٦
السليمانية	٢,٣	٣,٣	٢,٢	٢,٩	٤,٢	٢,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

د - الخدمات التعليمية

شهد قطاع الخدمات التعليمية توسعاً كبيراً، كما حصلت تغيرات جذرية في هيكل

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م، نفس المصدر ص ٢٠٧ وزارة التربية، التقرير السنوي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

الخدمات التعليمية كان أهمها مجانية التعليم لمختلف مراحله، وقانون التعليم الإلزامي لمرحلة التعليم الابتدائي، وغيرها من التشريعات، التي تهدف في محصلتها النهائية إلى توسيع قاعدة التعليم باعتباره حقا للجميع[1] وسنحاول أن نستعرض التطور الحاصل في مرحلة رياض الأطفال

جدول رقم (٦)

معدل عدد الأطفال للروضة والمعلمة لسنتي ١٩٧٧ - ١٩٨٥م[2]

المحافظة	١٩٧٧ / ١٩٨٨		١٩٨٥ / ١٩٨٦	
	طفل / روضة	طفل / معلمة	طفل / روضة	طفل / معلمة
نينوى	٢٦٣	١٩	١٥٨	١٥
صلاح الدين	١١٣	٢٧	٨٧	١٢
التأميم	١١٥	٢٧	٩٣	١٨
ديالي	١٤٩	٢٨	١٠٠	١٧
بغداد	٢٦٠	١٩	٢٥٩	١٨
الأنبار	١٣٩	٣٤	١١٨	١٨
بابل	١٣٨	٢٧	١٠٧	١٨
كربلاء	١٨٣	٢٢	١٢٦	١٩
النجف	١٧١	٣٤	٨٣	٢٢
القادسية	١٤٣	٣٠	٨٣	١١
المثنى	٢٠٢	٣٦	٩٣	٢٥
ذي قار	١٠٨	٢٧	٧٨	٢٢
واسط	١٥٢	٢٥	٩٣	١٤
ميسان	١٣٩	٢٦	٨٢	١٨
البصرة	١٣٨	٢١	١٣٥	٢٠
دهوك	١٩٢	٢٨	١٠٣	٢٧
إربيل	١١٢	١٨	٧١	١٢
السليمانية	١٢٩	٢٤	٩٨	٢٠
المجموع	١٨٤	٢٢	١٣٩	١٧

(١) يوسف يحيى طعماس، التباين الإقليمي في توزيع الخدمات التعليمية في العراق، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، العدد ١٣، ١٩٨٤م ص ٤٧٤.

(٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م نفس المصدر، ص ٢٠٧

وزارة التربية، التقرير السنوي، نفس المصدر. ص ٢٠

ملاحظة : المعدلات المذكورة استخرجت من قبل الباحث.

والتعليم الثانوي، باعتبارهما مرحلتين تقعان خارج التعليم الإلزامي، مما يمكن أن يعطي مؤشراً واضحاً عن طبيعة التباين الموجود بين محافظات القطر.

فمرحلة رياض الأطفال شهدت تطورا كبيرا في عناصر الخدمات التعليمية، حيث ازداد عدد الرياض والمعلمات، وبالشكل الذي انعكس إيجابا على معدل عدد الأطفال للروضة

جدول رقم (٧)
نسبة التركز لعدد الطلاب والمدارس والمدرسين لسنتي ١٩٧٧ و١٩٨٥م[١]

المحافظة	١٩٧٧ / ١٩٧٨ ٪			١٩٨٥ / ١٩٨٦ ٪		
	المدارس	الطلاب	المدرسين	المدارس	الطلاب	المدرسين
نينوى	٨,٨	٨,٣	٩,٢	٧,٩	٧,٤	١٠,٤
صلاح الدين	٣,٣	٢,٣	٢,٢	٤,٢	٢,٦	٢,٨
التأميم	٤,٦	٤,١	٤,١	٤,٩	٣,٧	٤,١
ديالي	٥,٤	٥,٣	٤,٥	٥,٥	٤,٦	٥,٣
بغداد	٣٣,٥	٣٩,٩	٣٩,٣	٢٥,٥	٣٢,٩	٣٥,٣
الأنبار	٦,٣	٣,٤	٣,٨	٦,٣	٣,٦	٤,٦
بابل	٣,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٣	٥,٤	٥,٤
كربلاء	٣,٣	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٨
النجف	٤,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٧
القادسية	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٢,٦
المثنى	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٨	١,٤	١,١
ذي قار	٣,٣	٣,٢	٢,٥	٥,٥	٤,٩	٣,٢
واسط	٢,٨	٢,٦	٢,٧	٣,٤	٣,٣	٢,٧
ميسان	١,٦	١,٧	١,٧	٢,٣	٢,٣	١,٧
البصرة	٧,٩	٩,٥	٨,٦	٧,٩	٩,٣	٧,١
دهوك	٠,٩	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٤	١,١
إربيل	٥,٤	٢,٩	٢,٩	٤,٧	٣,٢	٣,٣
السليمانية	٢,٤	٢,٩	٢,٧	٤,٩	٤,٥	٣,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٠

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م، نفس المصدر ص ٢١٣ وزارة التربية، التقرير السنوي، نفس المصدر، ص ٢٨٣.
ملاحظة : النسب المذكورة استخرجت من قبل الباحث.

والمعلمة،[1] حيث انخفض المعدل وبشكل ملحوظ للفترة ما بين ١٩٧٧ / ١٩٧٨ - ١٩٨٥ / ١٩٨٦م كما شهدت هذه المرحلة تطورا اخر في مجال تقليل التباين بين محافظات القطر،

جدول رقم (٨)
معدل عدد الطلاب للمدرسة والمدرس لسنتي ١٩٧٧ / ١٩٨٥[2]

المحافظة	١٩٧٧ / ١٩٧٨		١٩٨٥ / ١٩٨٦	
	طالب / مدرسة	طالب / مدرس	طالب / مدرسة	طالب / مدرس
نينوى	٩٨٨	٢٨	٤٤٤	٢١
صلاح الدين	٧٤٤	٣٢	٢٩٨	٢٦
التأميم	٩٣٢	٣٢	٣٤٨	٢٦
ديالي	١٠٤٨	٣٧	٣٥٠	٢٥
بغداد	١٢٧٠	٣٢	٦٠٢	٢٧
الأنبار	٥٩١	٢٩	٢٧٠	٢٣
بابل	١٥٧٥	٢٩	٥٩١	٢٨
كربلاء	٧١٧	٢٦	٤٦٧	٢٧
النجف	٨٠٤	٢٧	٤٣٨	٢٧
القادسية	١١٨٣	٢٩	٥٦٦	٣٥
المثنى	٧٤٧	٢٧	٣٥٧	٣٦
ذي قار	١٠٦٠	٣٩	٤١٤	٤٣
واسط	٩٤٧	٣٠	٤٣٣	٣٢
ميسان	١١٤١	٣٢	٤٥٦	٣٤
البصرة	١٢٨٩	٣٤	٥٤٤	٣٩
دهوك	٩٩٣	٢٢	٣٢٨	٣١
إربيل	٥٧٠	٣٢	٣١١	٢٦
السليمانية	١٢٩٥	٣٤	٤٣٠	٤٣
المعدل العام	١٠٦٦	٣١	٤٦٧	٢٩

(١) يوسف يحيى طعماس ـ المعايير البيئية في تخطيط رياض الأطفال في العراق، مجلة دراسات للأجيال، العدد ٤ ـ السنة السادسة ١٩٨٦م، ص ٨١ ـ ١٠٣.

(٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م، نفس المصدر، ص ٢١٣.
وزارة التربية، التقرير السنوي، نفس المصدر، ص ٨٣.
ملاحظة : المعدلات استخرجت من قبل الباحث.

فبعد أن كانت بغداد مثلا تستحوذ على ٢٩,٧٪ من عدد الرياض، و٤٨,٥٪ من عدد المعلمات سنة ٧٧ / ٧٨م انخفضت نسبة التركز سنة ٨٥ / ٨٦م لتصل إلى ٢٣,٨٪ من الرياض، و٤٢,٥٪ من عدد المعلمات، (جدول ٥، ٦)، كما حدث تطور إيجابي في المؤشرات النوعية للخدمات التعليمية لهذه المرحلة، فقد انخفض معدل عدد الأطفال للروضة على مستوى القطر من ١٨٤ إلى ١٣٩ طفل / روضة، كما أنخفض معدل عدد الأطفال للمعلمة من ٢٢ إلى ١٧

جدول (٩)
المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل على مستوى المحافظات، وأهميتها النسبية ومرتبتها لكل محافظات القطر

المحافظة	١٩٧٧			١٩٨٥		
	المساحة المزروعة (دونم)	٪	المرتبة	المساحة المزروعة (دونم)	٪	المرتبة
نينوى	١٣٦٥٦٧٨	٢٢,٤	١	٤٣٢٧١٦٨	٣٥,٩	١
صلاح الدين	٣٦٥٨٨٠	٥,٩	٨	٥٤٥٩٤٩	٤,٥	٧
التأميم	٥٨٩٩١١	٩,٧	٣	١٢٧٧٤٨٨	١٠,٦	٢
ديالي	٣٨٩٥٣٠	٦,٤	٧	٧٩٤٩٧٩	٦,٦	٥
بغداد	٢٦٠٤١	٠,٤	١٦	٢٨٠٧٧٧	٢,٣	١١
الأنبار	٩٠٥٠٦	١,٥	١٤	١١٦٩٥٣	١,٠	١٦
بابل	٤٤٢٣٤٠	٧,٢	٦	٤٧٣٩٤٠	٣,٩	٨
كربلاء	١٦٥٨٤	٠,٣	١٧	٥٩٢٢٣	٠,٥	١٧
النجف	١٠٧٧٥٢	١,٨	١٣	١٢٢٢٨٧	١,٠	١٥
القادسية	٢٢٣٣٣٠	٣,٧	١٠	٣٤٤٨٣٢	٢,٩	١٠
المثنى	٨٨٣٣٧	١,٤	١٥	١٢٤٤٧٢	١,١	١٤
ذي قار	٢٨٤٣١٨	٤,٧	٩	٣٧٣٣١٦	٣,١	٩
واسط	٥٤٢٨٠٩	٨,٩	٤	٦٥٦٥١١	٥,٥	٦
ميسان	١٦٨٦٢٧	٢,٨	١٢	١٨٦٩٢٨	١,٥	١٣
البصرة	١١٧٥٠	٠,٢	١٨	٣٨٢٤٧	٠,٣	١٨
دهوك	١٩٨٦٨٠	٣,٣	١١	٢٧٦٩٢٥	٢,٣	١٢
إربيك	٥٣١٧٥٩	٨,٧	٥	١٢٤٨٠٠٠	١٠,٣	٣
السليمانية	٦٦٢١٧٠	١٠,٨	٢	٨٠٣١٤١	٦,٧	٤
المجموع	٦١٠٦٠٠٢	١٠٠		١٢٠٦٠١٤١	١٠٠	

طفل / معلمة للفترة ما بين ١٩٧٧ / ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ / ١٩٨٦م كما حدث تغير واضح في مجال تقليل حدة التباين بين محافظات القطر ففي سنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨م كانت هناك ١٤ محافظة يقل فيها المعدل عن المعدل العام على مستوى القطر، ارتفع ليصل إلى ١٦ محافظة، يقل فيها المعدل عن المعدل القومي سنة ٨٥ / ١٩٨٦م، ونفس الشيء نلاحظه في معدل عدد الأطفال للمعلمة حيث ارتفع عدد المحافظات التي يقل فيها المعدل عن المعدل القومي من ٤ محافظات إلى ٥ محافظات.

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي العام فإن مؤشرات المنحنى تبدو واضحة من انخفاض نسبة التركيز لعدد المدارس والمعلمين بالنسبة لبغداد العاصمة من ٥ , ٣٣٪ وبالنسبة للمدارس ٢ , ٣٩٪ بالنسبة للمعلمين، الى ٥ , ٢٥٪ للمدارس، و٤ , ١٥٪ بالنسبة للمعلمين للفترة ما بين ١٩٧٧ / ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ / ١٩٨٦م (جدول ٧، ٨) كما انخفض معدل عدد الطلاب للمدرسة والمدرس على المستوى القومي، من ٦٦ طالب / مدرسة، و٣١ طالب / مدرس، إلى ٤٦٧ طالب ومدرسة، و٢٩ طالب مدرس، للفترة ذاتها، كما انخفضت حدة التباين بين محافظات القطر في المؤشرات السابقة، ففي الوقت الذي لم تكن سوى ١٢ محافظة يقل فيها معدل عدد الطلاب / مدرسة عن المعدل القومي سنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨م ازداد العدد ليصل إلى ١٤ محافظة سنة ١٩٨٥ / ١٩٨٦م. كما ازداد عدد المدارس التي يقل فيها معدل عدد الطلاب للمدرس عن المعدل القومي من ٩ محافظات إلى ١٠ محافظات، ومع ذلك التطور الإيجابي إلا أن تلك المؤشرات هي دون مستوى الطموح المخطط له، وهذا بطبيعة الحال يتطلب إعادة توزيع الفعاليات المتعلقة بالتعليم الثانوي القابلة للانتقال، وبخاصة المدرسين، وذلك بهدف الوصول إلى نمط متوازن لأنشطة التعليم الثانوي وبما يحقق الاستغلال الكفء لها، وضمان التصرف العقلاني لتوزيع الموارد مكانيا على أنشطة هذا النوع من التعليم.

هـ - القطاع الزراعي :

توضح مؤشرات القطاع الزراعي وجود تباين كبير في مساحة الأراضي المزروعة بين محافظات القطر المختلفة، وتلك مسألة طبيعية، تلعب ظروف المناخ والتربة وغيرها من العوامل والتي ليس بوسع الإنسان التدخل بها دوراً بارزاً في تشكيلها. وقد حدث تطور إيجابي في هذا القطاع وبعناصره المختلفة، فقد اتسعت مساحة الأراضي المزروعة لتصل سنة ١٩٨٥م إلى ١٢,٠٦٠,١٤١ دونم[1] بعد أن كانت سنة ١٩٧٧م ٦,١٠٦,٠٠٢ دونم كما زادت كميات الإنتاج الزراعي لتصل إلى ٤,٣٢٧,٤٠٥ طن، بعد ان كان ١,٤٩٨,٣٦٢ سنة ١٩٧٧م. ويوضح لنا الجدول رقم (٩) أن هناك تباينا كبيرا في مساحة الأراضي المزروعة بين محافظات

(١) الدونم يعادل ٢٥٠٠ متر مربع.

القطر. فبغداد رغم أنها تختص بنسبة ٢٩,٨٪ من سكان القطر، إلا أنها لا تملك سوى ٢,٣٪ من مساحة الأراضي المزروعة سنة ١٩٨٥م في حين أن محافظة نينوى تمتلك ٣٥,٩٪ من جملة مساحة الاراضي المزروعة، رغم أن عدد سكانها لا يشكل سوى ٨,٧٪ من مجموع سكان القطر. وباستخدام منحنى لوزنر ومعامل جيني (شكل ١٠، ١١) للمقارنة بين التركز السكاني ومساحة الأراضي المزروعة يتضح لنا حدوث تطور إيجابي طفيف في مجال تقليل التباين في نسبة التركز

شكل (١٠)

منحنى لورنز وقيمة حاصل جيني للتباين في توزيع السكان والمساحات الزراعية في العراق لسنة ١٩٧٧

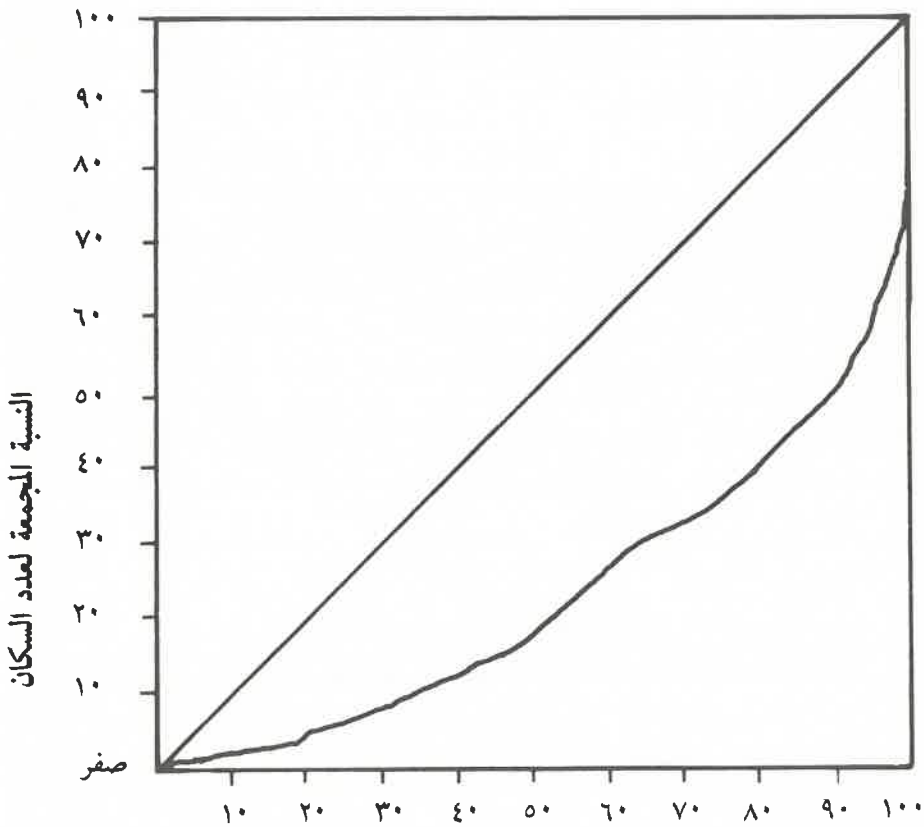

معامل جيني = ٦٣,١

السكاني، ونسبة مساحة الأراضي المزروعة، حيث انخفض معامل جيني من ٦٣,١ الى ٦٠,٣ للفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥م وذلك يعتبر تطوراً ايجابياً في الاتجاه الصحيح نحو تقليل التباين بين أقاليم القطر المختلفة.

شكل (١١)

منحنى لورنز وقيمة حاصل جيني للتباين في توزيع السكان والمساحات الزراعية في العراق لسنة ١٩٨٥

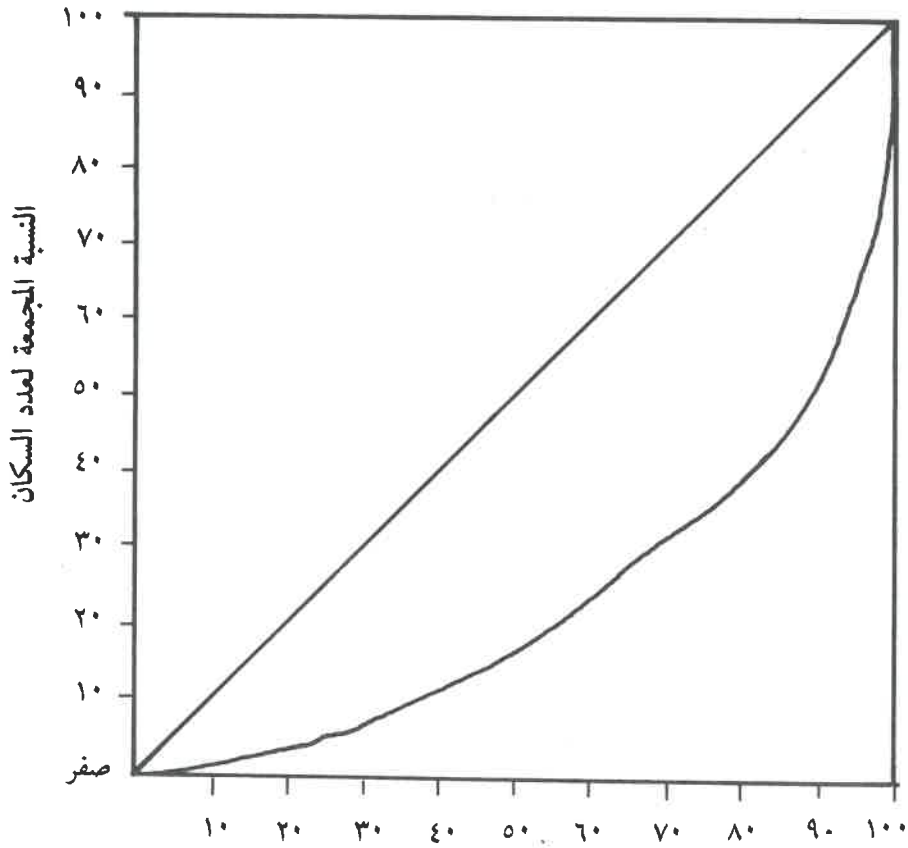

معامل جيني = ٦٠,٣

الخلاصة

من الخصائص المميزة لعملية التنمية الاقتصادية في العراق : زيادة التباين في مستوى التنمية المكانية بين المحافظات في الفترة التي سبقت ١٩٦٨م، وذلك يرجع بالأساس إلى أن سياسات التنمية الاقتصادية قد أكدت خلال الفترة السابقة على مسألة التنمية القطاعية وتحقيق وثائر عالية لنمو الاقتصاد العراقي، وقد كان لذلك مردودات سلبية تمثلت في تركيز جهود التنمية في عدد محدود من المحافظات وبخاصة العاصمة بغداد، والبصرة، ونينوى.

وقد حدث تطور إيجابي في فلسفة التخطيط في العراق بعد عام ١٩٦٨م إذ زاد الاهتمام في خطط التنمية القومية بعد مطلع السبعينيات بمسألة تحقيق عدالة في التوزيع المكاني لثمار التنمية على محافظات القطر، بما يحقق نوعا من التوازن بينها.

وقد بينت الدراسة في ضوء استعراضها لنمط التوزيع المكاني لاستثمارات خطط التنمية القومية والتوزيع المكاني لنسبة التركز السكاني ومساحة الأراضي المزروعة والمؤسسات الصناعية والخدمات الصحية والتعليمية أن هناك اتجاهاً متنامياً في مجال تنفيذ طموح الجهات التخطيطية، لتقليل حدة التباين بين محافظات القطر، ومع ذلك فان الحاجة ما زالت ملحة من أجل زيادة الاهتمام بدعم اتجاه تقليل التباين، وذلك بطبيعة الحال يتطلب جهوداً مكثفة على المستوى الإداري والمعلوماتي لخلق الأرضية الصحيحة في التخطيط.

المصادر

أولا : المصادر العربية

أ - المطبوعات الحكومية :

١ - وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧م، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.

٢ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٥م، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.

٣ - وزارة التخطيط ـ الدائرة التربوية والاجتماعية، الحلقة الدراسية في التخطيط الإقليمي والتنمية الاجتماعية المنعقدة في بغداد للفترة من ١٩ ـ ٢٢ نيسان ١٩٧٤م.

٤ - وزارة التخطيط ـ قسم التنظيم والمساعدات ـ الدليل التنظيمي لوزارة التخطيط، بغداد، ١٩٨٣م.

٥ - وزارة التخطيط ـ قسم التطوير الإداري ـ دليل وزارة التخطيط ـ مطبعة وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٨٦م.

٦ - وزارة التخطيط ـ دائرة الإحصاء الصناعي ـ نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة لفصول ١٩٨٥م، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٨٥م.

٧ - وزارة التخطيط ـ دائرة الإحصاء الصناعي نتائج الإحصاء الصناعي للمنشئات الصناعية المتوسطة ١٩٨٥م، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٥م.

٨ - وزارة التربية ـ المديرية العامة للتخطيط التربوي ـ التقرير السنوي ـ الإحصاء التربوي ١٩٧٧ / ١٩٧٨م، مطبعة العاني، بغداد.

٩ - وزارة التخطيط ـ المعهد القومي للتخطيط ـ واقع واتجاهات تطور التخطيط الإقليمي في العراق، مذكرة دراسية من إعداد الدكتور علي إحسان شوكت، بغداد، ١٩٨٥م.

١٠ - وزارة التخطيط، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠م، دراسة من إعداد د. جواد هاشم وجماعته، وطبعة وزارة التخطيط، بغداد.

ب - الكتب والمقالات :

١ - د. صفاء الحافظ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧١م.

٢ - يوسف يحيى طعماس، التوزيع المكاني للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٧، يوليو ١٩٨٦م.

٣ - يوسف يحيى طعماس، التباين الإقليمي في توزيع الخدمات التعليمية في العراق، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، العدد ١٣، ١٩٨٤م.

٤ - يوسف يحيى طعماس، المعايير البيئية في تخطيط رياض الأطفال في العراق، مجلة دراسات للأجيال، العدد ٤، السنة السادسة، كانون الأول ١٩٨٦م.

ج - الرسائل الجامعية :

١ - عبد الواحد حمود عبدالله، موقع وحدات التخطيط الإقليمي في الهيكل التنظيمي للتخطيط، اطروحة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة بغداد، نيسان، ١٩٨٤م.

٢ - هارون أحمد الزبيدي، التخطيط الإقليمي والتنمية المكانية في العراق للفترة ١٩٦٥ / ١٩٧٧م، أطروحة ماجستير مركز التخطيط الحضري والإقليمي، كانون الثاني، ١٩٨٢م.

ثانيا : المصادر الاجنبية

1 - D. Robinson, Regional and Metropolitan Planning U.N. Advisors, Report No. 1, Appendix D, 1972.

2 - Oweerasinghe, Inter - Regional Advisor in physical planning, Report on Regional planning in Iraq.

3 - Zaremba, Consideration about organization of Regional planning in Iraq, 1974.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ . د . حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية ، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات ، مراجعات الكتب ، التقارير .

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج ، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب ، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد ، ١٦ دينارا للمؤسسات .
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد .